الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع

د. محمد عيسى برهوم *

مقدمة : ـ

لقد ارتبطت وظيفة الشرطي حتى زمن قريب بمهمات كثيرة اختلفت في صيغتها عما هي عليه الآن. ولكن المهمة الرئيسية التي طغت على المهام الاخرى هي مهمة الكبت المستمر لاي عمل وطني يخدم مصلحة المجتمع وذلك باستخدام القوة . ويعود السبب في ذلك الى أن الاقطار العربية عانت من الاحتلال والاستعمار لفترات طويلة ، وطوال هذه الفترات لم تكن السلطة في تلك الاقطار ممثلة للشعب بل كانت غريبة عليه تمثل سلطة المحتل المستعمر الذي يسعى لتحقيق مصالح معينة ، ولا يتورع عن استخدام اية وسيلة يحقق عن طريقها ما يسعى لتحقيقه . وقد سخر كل امكانيات المجتمع لخدمة تلك المصالح بما في ذلك جهاز الشرطة كاحد الضوابط الاجتماعية لتنظيم المجتمع الذي يريد ، غير عابىء بما يتركه هذا الاستخدام اللاانساني للشرطة من اثر سيء على العلاقة الاجتماعية التي يجب أن تكون ودية بين الشرطة والشعب. ومن هنا نجد ان صورة رجل البوليس قد ارتبطت في ذهن المواطن على مر فترات الاستعمار السياسي بصورة الرجل المستبد الذي ينفذ أوامر السلطة الحاكمة في كبت الحريات وارهاب الناس كلما دعا الداعي لذلك . وقد امتدت هذه الصورة الى ابعد من ذلك لتشمل الاطفال ، اذ أن الام اذا أرادت ان تضع حدا لمشاكسات ولدها لها فانها تخيفه برجل البوليس . ولا يجب ان نقلل من اثر ذلك على نفسية الطفل ،اذ ان الطفل في مراحلتكوينوبناءشخصيته يحتاج الى معرفة الحقيقة ، وهو في عملية التنشئة الاجتماعية الاولى أشبه ما يكون بالعجينة اللزجة سهلة التشكيل . ووجه الخطورة في هذا كله يكمن في الربط بين صورة الشرطي وبين من يخيفهوقد يمتد اليه اذاه فهو بالنسبة له يمثل مصدر الاحباط . وهكذا ينشأ الطفل ويترعرع على كراهية رجل البوليس وهو لا يعرفه ، ويظل يرهب جانبه باستمرار . وتتدعم هذه الفكرة اذا صادف اطفل رجل بوليس تنطبق عليه المواصفات المذكورة آنفا مما يخلق هوة سحيقة بين رجـــل البوليس وبين المجتمع ممثلا في أجياله الصاعدة . فبدل أن ينظر الى البوليس على أنه الشخص الـــذي يحافظ على سلامة وامن المواطن ينظر اليه كمهدد لهذه السلامة وذلك الامن . والسؤال الذي يطـــرح نفسه في هذا المجال هو : من المسؤول عن هذا الوضع ؟ هل هو رجل البوليس أم المواطن أم الاثنان معاً؟ ان المسؤولية لا تنحصر في احدهما دون الاخر فقد بينا أن الاسباب التاريخية والظروف السياسية التي عاشتها المنطقة العربية قد اوجدت مثل هذا الوضع ، اذ لعب الشرطي دور المنفذ لرغبات السلطة التي لا تتفق مع رغبات الجمهور ولاتخدم الشرطي في نقل الصورة الحقيقية عن نفسه وعن دوره في تلبية رغبات مواطنيه وخدمتهم .

الحاجة الاجتماعية لجهاز الشرطة :

لا بد من توضيح الحاجة الاجتماعية التي دعت الى قيام جهاز رسمي يقوم بمهمة الضبط الاجتماعي الى جانب ادوات الضبط الاجتماعي الاخرى . تنبع الحاجة الى هذه الادوات من حاجة اي مجتمع مهما صغر حجمه الى ضبط سلوك افراده والتنبؤ بمثل هذا السلوك . ان نظام المجتمع يستند الى مجموعة من الاوامر المتشابكة يقبل الفرد بموجبها القيام بمجموعة من الواجبات ويتوقع في المقابل ان تؤدي له مجموعة من الحقوق . ولا يمكن لمجتمع منالمجتمعات ان يعمل بانتظام الا اذا ادى معظم افراده ادوارهم ومهامهم بنجاح ، وتلقوا في المقابل حقوقهم كاملة غير منقوصة . من هنا يبرز اعتمادنا على رجل البوليس في حمايتنا حتى نقوم بهذه الادوار من أجل المحافظة على سلامة النظام الاجتماعي . وقبل ان نستطرد في الحديث عن كيفية نشأة الشرطة كنظام اجتماعي وما هي الحاجة لظهور هذا النظام من وجهة النظر الاجتماعية يحسن بنا ان نقف قليلا عند مفهوم الضبط الاجتماعي . يعرف كل من هورتون وهانت الضبط الاجتماعي بانه المصطلح الذي يشير الى كلالوسائل والعمليات التي تحقق الجماعة او المجتمع عن طريقها انسجام وتوافق

* د . محمد عيسى برهوم ، قسم الاجتماع ، الجامعة الاردنية .

اعضائها مع التوقعات الموضوعه . (١).وتجدر الاشاره هنا الى أن الذي يساعد على القيام بهـــذه الادوار على الوجه الاكمل هو عمليه التنشئة الاجتماعية التي تقوم بعمله لتشكيل لرغباتنا وتقاليدنا . ماسنيعابنا لهذه الانماط الثقافيه جميعا يوفر علينا كثيرا من الجهد والوقت الذي يمكن ان نبرفه في التفكير ماسنيعابنا لهذه الانماط الثقافيه جميعا يوفر علينا كثيرا من الجهد والوقت الذي يمكن ان نصرفه في التفكير التنشئه الاجتماعية نفسها . واذا تم فهم الانسان لهذه الانماط من خلال هذه العملية فان افراد المجتمع طوعا وبدون أدنى تفكير يتصاعون لمعايير المجتمع ويحافظون على التوافق مع تلك المعايير . ولكن الامر ليس بهذه البساطة . فعملية التنشئة لا تتم بالشكل الذي نحب ونرضى ، ولذا فانه لابد من وجود أدوات للضبط الاجتماعي غير العادات والتقاليد حتى نحافظ على التزام أفراد المجتمع بانظمة ومعايير مجتمعهم حفاظا على مصلحة ذلك المجتمع وصونا لنظامه من التفكك والتعرض لخطر الانهيار .

ويرى لابيير Papiere بأن الضبط الاجتماعي ينبع من حاجة الفرد الى احتلال مكانة في جماعاته الاولية (٢) . وتكون عمليه الضبط الاجتماعي في هذه الحالة قوية نظرا لان العلاقات الاجتماعية التي تربط بين افراد الجماعة تتسم بالقوة وتغلب عليها صفة المودة والتفهم الكامل . وهكذا فان الجماعة تعمل كقوة مؤثرة وضاغطة على افرادها في التزامهم لمعاييرها والتقيد باحكامها الموضوعة . وتجدر الاشارة في هذا المجال الى أن القوة الضابطة الهائلة التي تتمتع بها الجماعات الاولية في ضبط سلوك اعضائها والتحكم فيه لا تعادلها قوة في أية جماعة أخرى . وهذا ما يميز الجماعات الاولية عن الجماعات الثانوية ،اذ نجد أن الجماعات الاخيرة تحتاج الى أدوات ضبط رسمية لتحافظ على حسن سير افراد المجتمـــــع ولتجنب النظام الاجتماعي أية محاولة للنيل منه ، وهذا لا يتأتى الا بوجود الشرطة الذي يحافظ على سلامة سير النظام الاجتماعي . ففي المجتمعات البدائية والمجتمعات النامية على حد سواء ، حيث تكون الجماعات المكونة اكثرها أولي ، يكون تعرض المجتمع لاي عمل يخل بحسن سيره يكاد لا يذكر ، فكل فرد يولد في جماعات تربوية معينة ، الاسرة والعشيرة والقبيلة ، ويكتسب وجوده الاجتماعي من انتمائه لهذه الجماعات ، ولا يستطيع أن يغير انتماءه هذا لانه بفقد بذلك هويته الاجتماعية والانسانية . لذا فان على الفرد أن يتوافق مع الجماعات التي نشأ فيها ، وأي دليل على عدم الانسجام والتوافق مع الجماعة يكون ثمنه وجود يتعذر على الفرد معه الاستمرار في البقاء ككائن انساني . من هنا يتبين لنا دور الجماعة كوحدة قيادية وكسلطة في المحافظة على حسن سير افرادها والتزامهم بمعاييرها ، فهي بذلك تعمل كاداة ضبط قوية لا يوجد مثيل لها في الجماعات الثانوية حيث يكون انتماء الفرد الى الجماعة بدافع تحقيق اغراض معينة لا يستطيع تحقيقها من جراء انتمائه الى جماعاته الاولية .

بينا أن كثيرا من المجتمعات البدائية يستطيع ضبط سلوك افرادها من خلال مجموعة الاعراف التي تندرج تحت مجموعة الضوابط غير الرسمية للجماعات الاولية في تلك المجتمعات حيث تصل هذه المجتمعات الى درجة متقدمة لاستخدام القوانين المدنية لتنظيم افرادها . ولكن ، ومع الزيادة المضطردة في عدد السكان ووجود الثقافات المعقدة ، كان لا بد من وجود القوانين المدنية وجهاز الحكومة الرسمي ونظام العقوبات المختلفة حتى يتم ضبط سلوك الافراد داخل النظام الاجتماعي الواحد . وفي ظل وضع كهذا اصبح الفرد عبارة عن رقم في سجلات الدولة الرسمية او في دفتر التليفونات ، ولذا فان الضوابط الاجتماعية غير الرسميه لم تعد تجدي نفعا في المحافظة على تحقيق الامن المطلوب . وهكذا اصبحت هناك حاجة ملحة الى وجود ضوابط اجتماعية رسمية لتوفر حسن سير النظام والتزام الافراد بالمعايير الاجتماعية الموضوعة في اشباعهم لحاجاتهم المختلفة . أضف الى ذلك أن تعقد الثقافة وما تبع ذلك من تعقد في شبكة العلاقـــات الاجتماعية داخل المجتمعات الصناعية قد تبعه تحول في ميدان الضوابط الاجتماعية ، فاصبحت هنـــاك حاجة ماسة الى وجود مجموعة من الضوابط الاجتماعية غ يرالشخصية كالقوانين والانظمة والمجـــالس والاجراءات الرسمية المختلفة التي تعمل مجتمعة على المحافظة على انتظام سلوك الفرد داخل الجماعة. نخلص من كل ما تقدم الى ان القوة الذ يبستخدمها المجتمع معقد الثقافة لابد منها ولا يمكن للمجتمع أن يستمر في البقاء بدونها.

1— Paul Horton and Choster Hunt, Sociology (New York: McGraw Hill, 1964), P. 140.

2— Ibid, 141.

الشرطة في خدمة المجتمع : —

لقد جاء جهاز الشرطة ليقوم بوظيفه اجتماعيه تربط بمجموعة من النشاطات التي تختلف من مجتمع لآخر . وما الخدمات الادارية والقضائية التي تقوم بها الشرطة الا جزء من وظيفة الشرطة الاجتماعية ، فهي تختص بالمحافظة على الامن والنظام ، فتقوم بمنع وقوع الجرائم والعمل على ضبطها . يضاف الى ذلك حماية ارواح الناس واموالهم واعراضهم . وهذه هي الوظيفة التقليدية التي ترتبط بجهاز الشرطة. ولكن التطور السريع الذي تمر به المجتمعات النامية يملي عليها أن تواكب التطور في المجالات الاجتماعية جنبا الى جنب مع الجوانب المادية . فان ما يتمخض عن التطور السريع من مشكلات اجتماعية يحتاج الى وعي تام من قبل رجال الشرطة بما يحيط بهم من واجبات تتحتم معها سرعة الحركة واستخدام كافة الاساليب التي تساعد على سلامة بناء المجتمع . فمهمة الشرطي لم تعد مهمة علاجية هي ضبط الجريمة والبحث عن علاج لها بعد وقوعها وانما غدت مهمة وقائية كذلك ، تبحث عن اسباب الجريمة والدوافع الكامنة وراءها اسهاما منها في حل المشكلة والقضاء على تلك الدوافع (١).

ان دور الشرطة في مجال خدمة المجتمع املاه تطور المجتمع الحديث وتعقد الحياة فيه ، فقد وجدت الشرطة نفسها امام مسؤوليات اعظم من ذي قبل فهي امام تزايد انتشار الرذيلة وكل ما يتصل بتدنـي المستوى الاخلاقي في المجتمع . ومن هنا جاء احساس رجال الشرطة بأن عليهم أن يشاركوا في البحث عن تقصي اسباب الجريمة ودوافعها بالاضافة الى الانصراف الى تطويق الجريمة وتقليص حجمها . وهذا يعني أن دور الشرطة في خدمة المجتمع يمتد الى ميادين ومجالات متعددة أولها خدمة الاحداث المشردين والمنحرفين . فقد شعرت الدول المتقدمة باهمية مشاركة جهاز الشرطة في خدمة الاحداث فاحدثت نظـام شرطة خاص بالاحداث للحد من انتشار ظاهرة انحراف الاحداث انطلاقا من وجود صلة وثيقة بين انحراف الاحداث وجرائم البالغين . اذ يعتبر جنوح الحدث تربة خصبة تنهيأ فيها الظروف التي تنبت السلوك الاجرامي. وأية محاولة لوقاية الحدث من خطر الانجراف في تيار الجريمة يجب أن تبدأ في سن مبكرة ، ولا يتم ذلـك الا اذا تعاونت الاجهزة المختلفة المسؤولة عن تربية الحدث كالاسرة والمدرسة والجيرة وكل المؤسسـات التربوية التقليدية مع جهاز الشرطة الخاص برعاية الاحداث .

---

(١) محمود السباعي ، ادارة الشرطة في الدولة الحديثة (القاهرة ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣)، ص ١٣٩ — ١٤٤ .

اما المجال الثاني الذي يعتبر مجال اهتمام رجل الشرطه كما هو مجال اهتمام عالم الاجتماع على حد سواء فهو حل المشكلات الاجتماعية والمدنية والتوفيق بين المتنازعين ، اذ يعتبر قيام رجل الشرطة بحل المشكلات الاجتماعية مساهمة فعالة تهدف الى وقاية المجتمع من خطر تحول ضحايا هذه المشكلات الى مجرمين محترفين . ويمكن للشرطة في هذه الحالة ان تلعب دورا هاما في وقاية المجتمع من خطر التعرض لهذه الجرائم التي يمكن ان نترتب على هذه المشكلات اذا ما استفحل خطرها واستعصى حلها . ان حل هذه المشكلات يجب ان يكون من قبل اشخاص متخصصين في مجالي الشرطة والاجتماع حتى يكون الحل نهائيا وشافيا يقوم على اساس فهم كامل لابعاد المشكلة . اسبابها ومسبباتها . وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفير الامكانيات الضرورية والكافية لقيام جهاز الشرطة بخدمة اجتماعية تستند الى الفن والدراية باصول الخدمة الاجتماعية ليكون العلاج ناجحا .

والمجال الثالث من مجالات الخدمة هو مكافحة الرذيلة في جوانبها المختلفة . فهناك مشكلة البغاء التي تعتبر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد سلامة بناء المجتمع من حيث انها تمثل ابشع نوع من انواع الاستغلال الانساني ، اذ ان البغي تبيع جسدها مقابل الحصول على المال الذي قد تكون في امس الحاجة اليه . ومهمة الشرطة في هذه الحالة ايداع البغايا في دور للملاحظة وعلاجهن العلاج الذي يؤهل لهن الحياة الكريمة . ان كثيرا من البغايا لن يقدمن على البغاء لو اتيحت لهن فرصة العيش الكريم ولذا فان على المتعاطي فحسب ، بل يمتد ليشمل المجتمع باكمله وذلك اذا ما انتشر المخدر في قطاع كبير من الناس المجتمع يشارك بشكل او بآخر في انحراف هذه الفئة من الناس وحتى تتمكن الشرطة من اعادتهن الى حظيرة المجتمع فلا بد من وجود نظام واع ومتفهم يقف على اسباب انحرافهن ويهيء للشرطة القيام بالعلاج . ولا تقتصر مكافحة الرذيلة على حجز هذه الفئة ولكن يجب ان تمتد لتشمل مكافحة جرائم استغلال النساء والقصر وضبط قضايا القمار التي تهدد اول ما تهدد بناء الاسرة . وهناك جانب آخر من جوانب مكافحة الرذيلة يتمثل في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها ، اذ يجب على الشرطة ان تكون واعية لذلك وان تضرب بيد من حديد على كل من يتعاطاها او يتجر بها . فمكافحة التعاطي والاتجار بالمخدرات هي هي مسؤولية رجال الشرطة بالدرجة الاولى لما في ذلك من خطر شديد على الافراد المتعاطين من عدة وبذلك يتحول قسم كبير من افراد المجتمع الى خطر يتهدد البناء الكلي للمجتمع ، بدلا من ان يكونوا قوة منتجة ونافعة في مجتمعهم . ويجب أن يتبع علاج هذه الفئة من الناس خدمة اجتماعية في البيئة التي يعيشون فيها الى جانب العلاج الصحي الذي يمكن ان يقدم لهم حتى يعود هذا العلاج بالنفع على الفرد نواح ، منها الصحية والعقلية والنفسية والاجتماعية . وتجدر الاشارة هنا الى خطر التعاطي لا يقتصر والمجتمع في الوقت نفسه . ويكون العلاج انجع اذا تضافرت جهود رجال الشرطة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والضرب بيد من حديد لا على التعاطي فحسب ولكن على من يتاجر بالمخدرات ويوصلها الى التعاطي وهذا هو المجرم الحقيقي اما المتعاطي فانما هو الضحية .

واما المجال الاخير في خدمة المجتمع فيتلخص في رعاية المفرج عنهم . فليس المهم ان يقضي السجين فترة من الزمن داخل اسوار السجن تتم خلالها عملية اعادة تنشئته حتى يتمكن من مجاراة تقاليد واعراف المجتمع بعد خروجه من السجن ، ولكن الذي يجب ان نقرره في هذا المجال هو ان القائمين على امر السجن مهما بلغوا من القدرة والكفاءة في تزويد السجين بكل ما يمكن تزويده به من مثل وقيم ، فلا يمكن لهذه العملية ان تنجح اذا لم تتبعها عملية تتبعية يتم من خلالها تقديم خدمات اجتماعية لهؤلاء المفرج عنهم بعد انتهاء مدة حكمهم . وهنا تاتي مسؤولية الشرطة في حماية هؤلاء الناس من خطر الانحراف في تيار الانحراف مرة اخرى . وفي هذه الحالة لا يمكن ان نرجع بسبب العودة الى ارتكاب الجريمة الى المجرم فقط اذ ان علاج هذه المشكلة لا يمكن ان ينحصر في الشرطة وحدهم بل يجب ان يشترك معهم جمهور المواطنين في عملية اعادة تكيفه مع البيئة الجديدة ، فكلنا يعلم ان الشخص الذي ينهي فترة سجنه ويخرج عنه يخرج الى المجتمع ويكون في امس الحاجة الى من يأخذ بيده ويرعاه ، فهو لا يستطيع بجهوده الشخصية ان يواجه هذا المجتمع الجديد . وحتى يتمكن من النجاح في مهمته لابد ان تتغير النظرة في مجتمعنا الى الاشخاص المفرج عنهم، تلك النظرة التي تتميز بالشك والريبة والحذر وعدم مد يد العون لهذا الانسان الذي لو تهيات له فرصة العيش كمواطن لكان افضل ومن كثيرين من الناس . اما الشرطة فيجب عليها ان تسخر كافة امكانياتها وامكانيات المجتمع لتساعد هذا الشخص في عملية اعادة التكيف مع البيئة الجديدة التي انتقل اليها وذلك بمد يد العون له في الحصول على عمل وان تعمل مع الجهات المعنية في الدولة لتكفل له مصدر رزق شريف ودائم بجنبه خطر الانجراف مرة اخرى في تيار الانحراف والاجرام ، وهذا لا يتم الا اذا توفر الفهم الحقيقي لمشكلات الاشخاص المفرج عنهم والاستعداد لمعاونتهم في شتى الميادين وكافة المجالات .

الروابط الاجتماعية والانسانية واثرها في توجيه المواطنين : ـــ

أوضحنا أن هناك وظيفة اجتماعية يقوم بها جهاز الشرطة وذلك الى جانب الوظائف الاخرى وقد اصبحت لهذه الوظيفة اهمية تكاد تفوق اهمية الوظائف الاخرى في كثير من الاحيان . ولو نظرنا الى مجموعة القوانين التي يقوم البوليس بتطبيقها فانها تعكس في حقيقتها مجموعة القيم الاجتماعية في المجتمع ، ويتمتع الفرد في اي مجتمع يقوم بتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين مواطنيه بمجموعة من الحقوق كحقه في الحياة والحرية والتملك . وبناء عليه فان من حقه كمواطن أن يطالب رجل البوليس بعدم المساس بهذه القيم تحت اي ظرف من الظروف . فمن حقه كمواطن ألا يتعرض للاعتقال التعسفي او اقتحام بيته دون اي سابق انذار من قبل رجال الامن بحجة تطبيق القانون (١) . ومهما كانت الاسباب التي تدفع رجل الشرطة الى القيام باي عمل من هذه الاعمال سالفة الذكر فليس هناك ما يبرر ذلك ، اذ انها تسيء بالدرجة الاولى الى علاقاته مع مواطنيه ، فخبرة من هذا النوع كفيلة بأن تظهره بمظهر المعتدي على حريات المواطنين وليس كما هو مفهوم المحافظ عليها من اي خطر يمكن أن يتهددها . وهكذا فانه يمكن القول بان حق المواطنين في المحافظة على أمنهم وسلامة ممتلكاتهم لا يمكن أن يتأتى الا من خلال محاربة القيم المضادة التي تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع ، ومنع الاشخاص الذين يتبنون قيما تتعارض مع مصلحة المجتمع وتهدد سلامته من فرض قيمهم او محاولة التعبير عنها . ان تقدم المجتمع الانساني في المجالات المختلفة وتعقد الثقافات فيه ادت الى ظهور حاجة ماسة الى التعاون بين الجمهور ورجال الامن نظرا لان ذلك يساعد في الحد من ارتفاع نسبة الجرائم . كذلك فان زيادة التعاون بين الشرطة والمواطنين لا يمكن لها ان ترى النور الا اذا استطاع رجال الشرطة كسب ثقة المواطنين وذلك بان يجمع الفريق الاول بين الشدة والحزم وللتواضع وحسن السيرة والسلوك وأدب المخاطبة والظهور بمظهر مرح ودود والتحلي بالصبر الشديد اوقات الازمات وعدم التعرض لاي استفزاز مهما كان نوعه .

ان رجال الشرطة يكونون أقرب الى نفوس المواطنين اذا أضافوا الى الصفات التي ذكرناها صفة الظهور بمظهر لا يميزهم عن غيرهم من المواطنين . وهذا لا يتحقق الا اذا اعتمد رجال البوليس على اسلوب الاقناع وتوفر النية الحسنة لدى المواطنين ، وليس على القوة المدعومة بالسلاح كما هو الحال في كثير من الدول النامية وحتى بعض الدول المتقدمة كفرنسا وأمريكا . ان اعتماد الشرطة على الاقناع وتوافر النية الحسنة لدى المواطنين ، وليس على القوة المدعومة بالسلاح كما هو الحال في كثير من الدول الناميه وحتى بعض الدول المتقدمة كفرنسا وأمريكا . ان اعتماد الشرطة عل ىالاقناع وتوافر النية الحسنة لدى المواطنين تعملان على زيادة وتعزيز ثقة المواطن بالشرطي ، وهذا بدوره يجعل العلاقة التي تربط الشرطي بالمواطن أقوى وأمتن مما لو كان الشرطي يحمل سلاحا . فالسلاح يؤدي الى عزوف المواطن عنه وتردده في تكوين علاقة مع شخص يستخدم السلاح كوسيلة لاقناع الناس بما يقوم به من مهام . والهدف من وراء عدم حمل رجال الشرطة للاسلحة هو تدعيم التعاون القائم بين رجال الشرطة والمواطنين. وقد أغفل اصحاب الاتجاه الذي ينادي بحمل الاسلحة حقيقة ان رجال البوليس في الولايات المتحدة ، وهم يحملون الاسلحة ، يقتل منهم ٧١ شخصا في السنة وبمعدل اربعة اشخاص في السنة في مدينة نيويورك وحدها . واذا ما قارنا هذا العدد بمثيله في مدينة لندن فاننا نجد أن شخصا واحدا يقتل كل اربع سنوات ، لهذا رغم ان البوليس الانجليزي غير مسلح . ومع أن من حق البوليس الانجليزي ان يطلب السلاح في حالات خاصه ، الا أن معدل الحالات التي يعطى فيها السلاح لا تتجاوز عشر مرات في السنة . وعلى الرغم من أن الاعتداءات على رجال البوليس قد تضاعفت خلال العشرين سنه الاخيرة الا ان اغلبية من تعرضوا لهذه الاعتداءات من رجال البوليس قد رفضوا تسليحهم لان ذلك في رايهم يشجع المجرمين كذلك على حمل السلاح (٢) . لكن دور الشرطي في المجتمعات النامية يبدو اكثر تعقيدا . فالشرطي في مجتمعنا يجد نفسه في كثير من الاحيان أمام أفراد يحملون السلاح علانية ويقومون بدور الشرطي بانفسهم ويرجع السبب في ذلك الى ان المجتمع لا يزال شبه قبلي . ولذا نجد ان الكلام عن عدم حمل الشرطة للسلاح في ظل هذا الوضع يكاد يكون أمرا صعبا ان لم يكن مستحيلا .

1— Ben Whitakor, The Police (Harmonsworth: Penguin Baks, 1964) P. 19.

2— Ibid, P. 24.

ان المجتمع الحديث قد أوكل مهام جديدة الى رجال البوليس كانت تقوم بها مؤسسات مدنية اخرى ، وهذا جعل مهمة البوليس مهمة صعبة اذا لم يأخذ على عاتقه مسؤولية تكوين علاقات اجتماعية طيبة وودية مع جمهور المواطنين . ان المجتمع الصناعي تتزايد نسبة سكان المدن فيه بشكل مستمر ، وتزيد معها صعوبة وتعقيد مهمة البوليس في المحافظة على استمرار افراد المجتمع في ممارسة نشاطاتهم دون اي منغصات . وهذا كله يتطلب درجة عالية من التنظيم في جهاز الشرطة . ولا يتحقق هذا التنظيم الا من خلال تعاون تام بين جمهور المواطنين والقائمين على أمر هذا التنظيم ، لا سيما وان شكل الجرائم قد بدأ يتخذ طابعا جديدا في ظل التعقيدات الكثيرة في بناء الثقافة وانماطها مما يجعل مهمة رجل البوليس الذي يعمل في المدينة اصعب من تلك التي يقوم بها زميله في القرية او المجتمع الريفي على وجه العموم . ففي الوقت الذي يهتم فيه رجل الشرطة في الريف بحوادث السرقة والسطو والحريق نجد أن رجل البوليس في المدينة يكرس كل وقته في البحث عن حل لمشكلتين رئيسيتين هما المحافظة على تنظيم المرور وحماية الممتلكات والمصالح العامة . وهذا يتطلب منه ان يكون على اهبة الاستعداد لكل طارىء قد يطرأ ، كذلك نجد أن رجل الشرطة في الريف يقوم بأكثر من مهمة في آن واحد ، فهو يعمل ككاتب وكأب للاطفال وهم يلعبون او وهم في طريقهم من المدرسة الى البيت ، ويحدث هذا كله في مجتمع القرية لان شبكة العلاقات الاجتماعية قوية ومحصورة في عدد محدود من الناس .ان نجاح مهمة رجل الشرطة سواء أكان ذلك في الريف او الحضر مقرونة بمدى نزاهته وحياده في فصله بين المتخاصمين او محاولة الاصلاح بينهما . وهذا لا يتاتي الا اذا كان رجل الشرطة على وعي تام بالمهام المنوطة به ويتصرف بوحي من النظام الذي يطبقه . وهذا بدوره يدعم علاقته بالجمهور ويحببهم به مما يدفعهم الى القيام بمساعدته كلما كانت هناك ضرورة .

أوضحنا في مقدمة الحديث عن دور الشرطة في المجتمع بأن اعتماد رجال الشرطة على القوة وحدها في تنفيذهم للقوانين والانظمة لم يعد له الاثر الفعال في العصر الحديث ، وانه اذا تم استخدامها فانها تؤدي الى نتائج عكسية في نفوس المواطنين . فالتطور العلمي الحديث قضى على الاساليب التي كان يستخدمها رجال الامن في العصور الغابرة ، واصبح للعلاقة القائمة بين رجل الامن والمواطنين اهمية اكبر من اهمية استخدام القوة ، رغم ان القوة واستخدامها كوسيلة لاحداث الرعب والخشية تنجح مرحليا في منع وقوع الحوادث المخلة بالنظام . ان استخدام القوة وحدها لتنفيذ القانون تجعل من رجل الشرطة عنصرا بعيدا عن المجتمع ، مكروها من معظم افراده. وقد بينا بان الصفة الاجتماعية التي تغلب على كثير من المهام التي يقوم بها رجل الامن من مراقبة السير وتسهيله ومكافحة الرذيلة ومعالجة قضايا الاحداث والمخدرات والقمار ودوريات المراقبة بمختلف انواعها لا تتطلب منه استخدام القوة ذلك لانها مهمات اجتماعية تهدف الى السهر على راحة المواطنين والحفاظ على حريته .

ان اجهزة الامن في كثير من الاقطار العربية لا تزال تغفل حقيقة هامة وهي ان استخدام القوة يترك آثارا سيئة على نفسية المواطن تجعله يشعر بان هناك هوة سحيقة بينه وبين رجال الامن مما يجعل من الصعوبة بمكان ايجاد علاقات وثيقة تجمع بينه وبينهم ، وان وجود مثل هذه العلاقة مهم لحفظ الامن وتوطيد النظام والمحافظة على السلامة العامة فقد آن الاوان لان تنتهي الفترة التي كان يعتقد فيها رجال الامن بان تكوين العلاقات وتوطيدها مع رجال العصابات والمجرمين تمكنهم من ملاحقة المجرمين والقبض عليهم . وقد بات من الضروري أن تحل محل هذه الظاهرة غير الصحية والعلاقة غير المنطقية علاقات قوية وروابط متينة مع المواطنين ، فهم يشكلون القاعدة العريضة التي تسهل مهمة رجل الامن وتقوم في كثير من الاحيان ببعض مهامه . وهذا يتحقق فقط اذا احتك رجال الامن بالشعب في كافة المناسبات وشاركوهم أفراحهم وأتراحهم وبذلك يتوفر جو من الصداقة والالفة والمحبة ينتفي معه شعور المواطن بالرهبة التي كان رجال الامن يشجعونها ظنا منهم بان هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن معه المحافظة على النظام. لقد ثبت فشل هذه النظرية في العصر الحديث وانتهت الى غير رجعة لانها وضعت خصيصا لخدمة اغراض المستعمر في كثير من البلدان النامية التي وقعت تحت نير المستعمر وذلك بقصد ارهاب المواطنين لتسهل عملية السيطرة عليهم . لا بد من الاعتراف بان الهوة ما تزال سحيقة بين الطرفين بدليل ان كثيرا من المواطنين يستترون على جرائم تحدث اعتقادا منهم بان رجال الامن هم غرباء عنهم وان التبليغ عن وقوع الجريمة اكبر في رأيهم من الجريمة نفسها . ويرجع السبب في ذلك كله ، الى جانب ما سبق ذكره ، ان المواطن الذي يبلغ عن وقوع جريمة ما قد يقف موقف المجرم في كثير من الاحيان وليس موقف الشاهد على حدوثها وذلك لكثرة ما يلاقيه من متاعب نتيجة لتبليغه . وهذا وحده كفيل بان يمنعه من الادلاء باية معلومات اذا طلب اليه ذلك . وفي هذا الصدد لابد من الاشارة الى حقيقة هامة الا وهي ان عدم وعي الجمهور بالقانون الموضوع في بعض الاحيان يجعلهم يفشلون في التفرقة بين القانون وواضع القانون في جانب، وبين

من يقوم بتنفيذ القانون في الجانب الآخر ، مما يدفع المواطنين في كثير من الاحيان الى القاء اللوم على رجال الشرطة وهو امر يسيء الى العلاقة القائمة بين جمهور المواطنين ورجال الشرطة . وقد يسأل سائل : ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها ايجاد الثقة بين المواطن ورجل الامن ؟؟.

دور رجل الشرطة في الدولة الحديثة :

ان الاجابة على هذا السؤال تكمن في حقيقة مؤداها أن رجال الامن هم من المجتمع وعليهم أن يتصرفوا بوحي من حاجات افراده ورغباتهم التي تلتزم بالمعايير الاجتماعية الموضوعة . ومن هنا كان لابد لهؤلاء الافراد الذين اسندت اليهم مهمة تنفيذ الانظمة القانونية أن يكونوا على مستوى المسؤولية وان يتجنبوا كل ما يمكن أن يسيء الى علاقتهم مع المواطنين . فعليهم أن يتجردوا عن كل روح طائفية او حزبية وان يعملوا بتجرد كامل لمصلحة افراد المجتمع ككل وليس لحساب فئة على حساب الغالبية العظمى من المجتمع . كما أن عليهم الابتعاد عن الرشوة بكل انواعها ، وعدم اخذ أي حاجة مهما كانت صغيرة دون أن يدفع ثمنها لان هذه الصغائر من الامور تترك آثارا لا تمحى في نفسية المواطن ، أن رجال الامن هم احوج الناس الى اكتساب محبة الجماهير وكسب ثقتهم ولا يتأتى ذلك الا اذا ارتاحت هذه الجماهير لتصرفات رجال الامن واعتبرتهم الفئة الامينة على مصالحها . ومثل هذه الثقة لن تتكون اذا لم يطبق القانون الا على بعض المخالفين والمجرمين دون سواهم . وفي هذه الحالة يقف رجال الامن موقف المتهم ، ويصبح من حق المواطن أن يشير اليه باصابع الاتهام لتقاضيه عن تطبيق القانون ، وتقصيره في القيام بواجبه على الوجه الاكمل. يجب على رجل الامن أولا وقبل كل شيء أن يكون قدوة حسنة للاخرين في تصرفاتهم ومعاملاتهم ومظهرهم ، فهو محط انظار كثير من فئات المجتمع . ويمكن لنا أن نتعرف على دور الشرطي من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها كتصرفة مع الضعفاء والمرضى وذوي العاهات التي تتسم بانها انسانية ، الهدف منها مد يد العون لهؤلاء الناس في حدود الامكانيات المتاحة له . كذلك الاساليب التي يستخدمها مع المجرمين والمشبوهين والشهود ، اذ يجب أن تأخذ شكلها الانساني والطبيعي خصوصا فيما يتعلق بالمشبوهين وذلك لانها تشكل حجر الزاوية في نجاح رجل الامن في مكافحة الجريمة من خلال ضمان تعاون الجمهور معه . وهناك مجالات اخرى نستطيع ان نحكم من خلالها على نجاح رجل الامن في القيام بمهمته فيجب عليه ان يتخذ كافة التدابير لبتدراك وقوع الجريمة لان جانب الوقاية مهم في المجتمع الحديث ويجب أن نهتم به اذا اردنا لمجتمعنا أن يكون في مصاف المجتمعات المتقدمة . ومجال آخر يستطيع رجل الامن ان يبرهن فيه على كفاءته في المحافظة على سلامة بناء المجتمع هو مدى حزمه في قمع الرذائل ونزاهته وتجرده في قيامه بهذه الاعمال وغيرها من اعمال . أضف الى ذلك مجموعة من الصفات الشخصية التي تتلخص في تصرفاته الشخصية واناقته ونوعية التعابير اللفظية التي يخاب بها الناس في تعامله معهم .وعليه الا يعتبر نفسه ممثلا للدولة فحسب بل يجب أن يضع في اعتباره أيضا بانه ممثل للمجتمع لانه ينتمي اليه ، كما انه عضو عامل فيه . وعليه ايضا ان يظهر بمظهر الامين على مصالح الناس وأن يتجنب استخدام عبارات التوبيخ والتانيب او يتخذ تدابير لا يقرها القانون .

ان تقدم المجتمع في مجال وسائل الاعلام أدى الى وجود هوة ثقافية بين الانماط الثقافية المادية وغير المادية مما ادى الى زيادة المشكلات الاجتماعية التي يجب ان تشترك في حلها جميع المؤسسات الاجتماعية التي تعني بمثل هذه المشكلات . ولرجال الامن دورهم في الاسهام بايجاد الحلول ، فهم يتعرضون لهذه المشكلات كما يتعرض لها جميع المواطنين . ومن الضروري مضاعفة التعاون بين المواطنين وأجهزة الدولة المختلفة فيما يتعلق برعاية الاحداث وبناء الملاجيء واقامة جمعيات خاصة بمكافحة التشرد والتسول واقامة دور للايتام واللقاء ودور للحضانة . ولا يمكن لنا أن نتصور النتائج التي يمكن أن تتمخض عن عزوف المواطنين عن تقديم العون ماديا ومعنويا في هذه المجالات ومدى تاثير ذلك على الامن والنظام داخل المجتمع. ان مشاركة المواطنين في مكافحة الجريمة أصبح أمرا ضروريا واصبحت الحاجة اليها ماسة في ظل تعقد العلاقات الاجتماعية وتحلل افراد مجتمع المدينة من كثير من المعايير الاجتماعية . ورجال الامن بحاجة الى تعاون المواطنين في مكافحة جرائم النار والجرائم الاخلاقية والى ارائهم في انجع الطرق لمعالجتها .

يرجع السبب في اهتمام رجال الامن بمشكله الاحداث المنحرفين الى حقيقة مؤداها أن نسبة كبيرة من الاحداث يتحولون الى مجرمين يهددون أمن وسلامة المجتمع اذا لم يهيء لهم المجتمع الفرصة الكافية للعوده الى حظيرته والالتزام بمعاييره . أن هناك العديد من التيارات المتصارعة التي تعصف بالحدث في المجتمع الحديث والتي تعتبر نتيجة طبيعية للتغير السريع في بناء القيم والتقاليد وفي بناء المؤسسات التربوية

المتعلمة التي تقوم بالاشراف على تنشئة الحدث وتعليمه كالاسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية ، الى جانب التغير السريع في الانظمة الاجتماعية الاخرى . وهذا التغير يعكس نفسه على افراد المجتمع وعلى الاحداث منه بشكل خاص وذلك لسرعة تاثرهم بالانماط الثقافية الغربية التي تنتقل اليهم بصورة محرفة في اغلب الاحيان مما قد يخلق تربة صالحة للانحراف والاجرام . واهتمام رجال الامن بهذه المشكلة يجب ان ينبع من ادراكهم بان انحراف الاحداث يشكل التربة الخصبة للجريمة وانهم اذا هم شاركوا في معالجة يؤدي الى هذه الظاهرة فانهم سيقللون من نسبة الجريمة في المجتمع . يجب عليهم أن يبحثوا عن العوامل المختلفة التي ادت الى الانحراف عن التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة خطر انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها.

ان الممارسة العملية هي التي تجعل من رجل الامن اكثر من مجرد ممثل ومنفذ للقانون يرتدي زيا خاصا يخوله صلاحية تنفيذ القانون . فمن خلال اختلاطه بالاطفال الصغار ، بمساعدتهم في عبور الشوارع وارشادهم الى الاماكن التي يضلون طريقهم اليها ، ومحاولة تنبيههم الى ضرورة السير على الارصفة وعدم اجتياز الشوارع الا في الممرات المخصصة لذلك يستطيع رجل الامن ان يكسب ثقة المواطنين او على أقل تقدير يغير الاتجاه السلبي للمواطن ويشترك في عملية ارشادهم الى مثل هذه التعليمات وتعليمهم اياها مؤسسات اخرى كالاسرة والمدرسة هذا الى جانب اشياء كثيرة يجب ان يتعلمها الاطفال ويتعلمون معها بان رجل الامن موجود لخدمتهم وانه يسهر على راحتهم فهو يؤدي دورا اجتماعيا في المجتمع يتطلب تعاون المواطنين معه حتى يتم دورة على الوجه الاكمل واذا ما تم تعليم ذلك للاطفال فانهم ينشاون على احترام القانون واحترام القواعد المرعية وعلى حب واحترام رجال الامن ، ادوات تنفيذ القانون . وحتى تتدعم العلاقة بين هذا القطاع الهام من المجتمع وممثل في لاطفال لذين يمثلون جيل المستقبل ، وبين رجال الامن، فلا بد ان يمتد تاثير هذه الفئة الاخيرة الى المدارس حيث يتم تعليم الاطفال قواعد السلامة العامة ونظام المرور وضرورة التقيد به ، وكذلك المهام المنوطة برجال الامن . وان اصدار نشرات وكتيبات من حين لآخر نرشد الى ما يجب ان يعمله الاطفال في مجالات السلامة العامة تكون عونا لهم في تخفيف المتاعب التي يمكن أن يتعرضوا لها في حالة عدم وعيهم مثل هذه الامور . وملخص القول ان من الواجب على المجتمع ورجال الامن بشكل خاص تجنب الطفل ان ينشا على كراهية رجال الامن ، وذلك باعطائه الصورة النظرية لرجل الامن من خلال الممارسة العملية للمهام التي يقوم بها رجل الامن نفسه ، وهذا واجبنا جميعا مربين ورجال امن . واذا نجحنا في هذه المهمة نكون قد نجحنا في القضاء على صورة الرعب والارهاب التي اقترنت بمهمة رجل الامن في عهد الاستعمار ونكون قد نجحنا كذلك في تقريب الاحداث الى نفوس من يسهرون على راحتهم ورفاهة مجتمعهم .

ان واقع المجتمع العربي بما خلفته لنا فترات الاحتلال والاستعمار من افكار تتسم بالارهاب وكبت الحريات يجعل مهمة رجل الامن مهمة صعبة للغاية . فهناك هوة سحيقة بينه وبين المواطنين ولكن هذه الهوة يمكن تخطيها اذا ادرك المواطن ورجل الامن الاسباب التي اظهرتها الى حيز الوجود وما هو دور كل واحد منهم حيال ذلك . فدور المواطن يتلخص في محاولة تغيير نظرته الى رجل الامن باعتباره الامين على مصالحة والمحافظة على ممتلكاته وحريته وانه مواطن مثله ينتمي الى هذا الوطن . واذا شعر المواطن بان رجل الامن موثوق به هدفه تنفيذ القانون وخدمة المجتمع فانه يتفانى في خدمته وتقديم المساعدة له كلما دعت الضرورة لذلك واما دور رجل الامن فهو دور اعظم واخطر ، فعليه تقع مسؤولية تغيير نظرة المجتمع اليه . عليه ان ينسى الدور الكلاسيكي للشرطة يادادة لارغام الناس على اتباع القانون ، وعليه الا ينسى بانه مواطن ينتمي الى هذا الشعب وان ما يقوم به من ادوار في هذا المجتمع انما هو لخدمة المصلحة العامة . عليه الا ينسى لحظة واحدة بان اسباب الجرائم في بلادنا تتلخص في الفقر والمرض والجهل ، ومن هنا يجب ان تكون معاملته للمجرمين قائمة على هذا الاساس . يجب ان يكون المبدا الذي يضعه رجل الامن امامه قولا وعملا هو الشرطة في خدمة الشعب . ولن تكون الشرطة كذلك اذا لم تتجه الى تكوين اوثق الصلات وامتن العلاقات مع جمهور المواطنين الذين يكونون عونا لهم في اداء مهمتهم . يجب ان نؤكد ان رجل الامن مواطن كبقية المواطنين ، وحين نطلب منه القيام بمجموعة الادوار المختلفة والمتزايدة في عصرنا هذا ، فان علينا الا ننسى ايضا انه انسان له مجموعة من الحاجات التي تحتاج الى اشباع ، وان على المجتمع ان يوفر له على الاقل فرص اشباع الحد الادنى من هذه الحاجات . والخدمة الاجتماعية المخصصة للشرطة امر في غاية الاهمية ، واذا تمت بالشكل الصحيح فانها تثرى الخدمة الاجتماعية التي يقدمها رجال الامن لمجتمعهم وتساعد في وضعهم امام مسؤولياتهم ومحافظتهم على القيام بادوارهم على اكمل وجه . ولو نظرنا الى بلد كالولايات المتحدة فانها تدفع ثمنا باهظا للمحافظة على كفاءة جهازها الامني ،فهي تقدم خدمات جلى لرجال الامن فيها . فهم يتمتعون بحقهم في التعويض ، والتقاعد ، وحقهم في التعويض في

حالات الحجر والاصابة اثناء العمل ، وهي اشياء لانجد لها مثيلا في اي نظام خدمة في اي بلد آخر من العالـــــم (١).

يتبين لنا من كل ما تقدم بأن الدور الكلاسيكي الذي كان يلعبه رجل الامن في كبت حريات المواطنين عن طريق استخدام القوة لم يعد يخدم الغرض الذي وضع من اجله . وكما بينا في التعريف بدور الشرطة في المجتمع الحديث ، فان مجموعة من المهام والادوار قد استحدثت ، فهناك شرطة الحراسة بمختلف انواعها، وشرطة السير ، وقسم التحقيقات الجنائية ، وقسم الوقاية من الجريمة ومنعها ، الى آخر ذلك من اقسام وجدت للمحافظة على النظام وسيادة القانون الذي يتفق مع مصالح المواطنين كافة . ولكن مجموعة هذه الادوار يقوم بها رجل البوليس في الوقت الحاضر لا يكتب لها النجاح الا اذا كان هناك تعاون متبادل بين رجال الامن وجمهور المواطنين . وقد بينا بان هذا التعاون يتحقق فقط اذا ادرك المواطن بأن له دور فعال في مراقبة تنفيذ القانون والالتزام بالانظمة المرعية في مجتمعه . وان يدرك كذلك بان حماية الحريات لا تقع مسؤولتها على رجل الامن فقط ، وانما تقع عليه هو الآخر وذلك بالتبليغ عن كل مواطن يحاول المساس بها.

المراجع العربية

١ ــ السباعي ، محمود . ادارة الشرطة في الدولة الحديثة . الجزء الاول والثاني ، القاهرة . الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ .

٢ ــ الركابي ، محمود . ادارة الشرطة في مصر . القاهرة ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، ١٩٦٦ .

٣ ــ بوهلين ، بيل ، القيادة وديناميكية الجماعات . ترجمة محمد علي العريان . القاهرة ١٩٦٩ .

٤ ــ سكوت ، هارولد . اسكلند يارد . ترجمة عبد المنصف محمود . القاهرة .

٥ ــ رشيد ، اسماعيل . المحيط / الجزء الاول . بغداد ، مطبعة المعاني ، ١٩٥٤ .

المراجع الاجنبية

1— Horton, Paul **Sociology.** New York: McGraw - Hill, 1964.

2— Smith Bruce. **Police Systems in the U.S. New** New York· Harper & Row, 1960

3— Whitaker, Ben. **The Police** Penguin Books, 1964.

4— Berelson, B & G. Steiner - **Human Behavior : An Inventory of Scientific Findings.** New Nork: Har. court, Brace & World, Inc. 1964.

5— Wootton, Barbara. **Social Science and Social Pathology.** London: : George Allen & Wllwin Ltd. 1967.

6-- Wertheiner, Michael. **Confrontation : Psychology and the Problems of Today** — Glenview : Scott & Forresman & Company, 1970.

7— Nye, F.I. Family Relation and Delinquent Behavior, New York: 1958.

1— Bruce Smith, **Police System in the** United States (New York· Harper and Row, 1960).